# بحوث ودراسات

# عصمة الأنبياء عند الأشاعرة في ضوء القرآن الكريم: نقد وتأصيل


راجح عبد الحميد سعيد "كردي بني فضل"[*]



## الملخص

هذه دراسة نقدية أصولية في عصمة الأنبياء عند علماء الأشاعرة من أهل السنة في ضوء القرآن الكريم. فقد شكّلت هذه القضية مشكلة للبحث عند هؤلاء العلماء، من خلال تفسير ما ورد في قصص الأنبياء، مما له علاقة بالألفاظ والعبارات التي قد توهم في نظرهم التعارض مع العصمة، و قدّموا فهماً وتأويلاً حافظوا به على العصمة في نظرهم، كما نقلوا الإسرائيليات واضطروا لبحثها. وكان لهم فهم في تفسير آيات العصمة، مارسوا فيه منطق الدفاع بالرد على المخالفين في العصمة، وولّد هذا الفهم إشكالات عند اعتماد المرجعية القرآنية. وقد حاول الباحث استنباط قواعد من القرآن الكريم في عرضه لقصص الأنبياء. وانتهى البحث إلى ضرورة بحث عصمة الأنبياء مع الالتزام بقواعد القرآن الكريم في فهمها.



**كلمات مفتاحية**: عصمة الأنبياء، الأشاعرة، قواعد العصمة، الإسرائيليات، قصص الأنبياء، قواعد قرآنية.


## The Prophets' Infallibility as Understood by the Ash'arites: A Critique and Foundation Building in the Light of the Noble Quran


### Abstract

This study provides a critique and a foundation building of the infallibility of the Prophets as perceived by the Sunni Ash'arite scholars. The study takes the Qur'an as the basis for addressing this issue. For the Ash'arites, this theme has presented a problem in their effort to interpret the Qur'anic narrative about the Prophets, especially those narratives that present statements and expressions that may cause a conflict with infallibility. Since the *Ash'arites* have included stories from the Israelite sources, they found themselves compelled to discuss these stories. This understanding has yielded problems in interpretation when the Qur'anic authority is considered. The researcher attempts to identify Qur'anic principles in explaining the stories of the Prophets, and concludes with the need to re-address the issue of the Prophets' infallibility with a commitment to the Qur'anic principles.



**Keywords**: Prophets' infallibility, Ash'arites, Infallibility rules, Israelites, Stories of the Prophets, Qur'anic principles.


---


[*] دكتوراه في العقيدة، أستاذ مشارك في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية، البريد الإلكتروني: rajeh47@Gmail.com



تم تسلّم البحث بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١٢م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٤م.

**مقدمة:**

تمثل قضية عصمة الأنبياء أحد المحاور الكبرى في ركن الإيمان بالرُّسل، ذلك أنها تندرج فيما يجب للأنبياء والرُّسل، وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم؛ لما لهم من دور في كونهم بشراً اصطفاهم الله تعالى لتبليغ وحيه إلى من بعثه إليهم، فوظيفتهم تقتضي أن يكونوا أصفى الناس فطرة، وأحسنهم خلقاً، ولا سيما بعد بعثتهم؛ إذ يقيمون الحجة على الناس، وهم قدوة وأسوة حسنة لأتباعهم؛ فمنطقي عقلاً وشرعاً ألا يقعوا في ما ينفِّر الناس منهم، ويصرفهم عن دعواتهم.

وقد جاء القصص القرآني في الأنبياء يعزز هذا الاتجاه، ويجعل من قصصهم عبرة، ولكن الأنبياء عرضة لأعدائهم، وأعداء دينهم الذين اعتمدوا على تعسّف في تأويل ما ورد في قصصهم، بما ورد من روايات أهل الكتاب فيما ينسب اليهم. وقد وجدت تلك الروايات في كتب التفسير، وفق قواعد الأمانة في النقل في معرض تفسير قصص الأنبياء في القرآن؛ مما ولّد اتجاه العناية بما عرف في علم التوحيد بعصمة الأنبياء، فغالى مَن غالى في هذه العصمة حتى كاد يخرجهم إلى قداسة تبعدهم عن البشرية، وتُحيل عليهم مجرد التفكير بالذنب أو المعصية.

وقام علماء أهل السنة عموماً، وأقصد بهم هنا -علماء الأشاعرة، والسلفية، والماتريدية- بتقديم تفسير للعصمة يُقِرُّها مع تفاصيل محددة، بما لا يجعلها تتعارض مع كونهم بشراً مكلفين؛ إذ العصمة عندهم لا تمنع المحنة -كما يقولون- ونهجوا منهجاً دفاعياً عن العصمة، مضطرين إلى إدراج روايات أهل الكتاب، وفي اختلاف بينهم في مدى قبول بعضها أو ردّ بعضها الآخر، ولكن هذه الروايات دخلت في معرض الدفاع عن العصمة، وتأويل نصوص الكتاب الكريم، مما شكّل قواعد في قضية العصمة ما خلا منها كتاب تفسير، ولا كتاب في علم الكلام والعقائد، بل أُلِّفت كتب تحمل عنوان تنزيه الأنبياء وعصمة الأنبياء، مثل: إثبات الحجة في بيان العصمة لأبي بكر محمد بن اللباد بن محمد بن وشاح (توفي٣٣٣هـ)، وتنزيه الأنبياء لأبي الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري (توفي٣٤٤هـ)، وتنزيه الأنبياء لابن مبشر، وعصمة الأنبياء للفخر الرازي

(توفي٦٠٦هـ) ، وتنزيه الأنبياء لأبي الحسن علي بن أحمد السبتي المعروف بابن خمير الأموي (توفي٦١٤هـ)، وتنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء للسيوطي (توفي٩١١هـ)، وعصمة الأنبياء لأحمد المرزوقي (توفي١٢٥٨هـ).[١]

لا شك في أنَّ الإيمان بالأنبياء والرُّسل ركن من أركان الإيمان، وقد عرضت كتب علم التوحيد أبحاثها في النبوة إثباتاً، وفي الأنبياء دفاعاً عن شخصياتهم وسلوكهم. وكانت عصمتهم من القضايا المهمة التي دار حولها الجدل، فلا يخلو كتاب في علم التوحيد من بحث للعصمة؛ مما جعل علماء أهل السنة ومنهم علماء الأشاعرة يدافعون عن العصمة، ويردّون على الشبهات بتفاصيلها في ضوء فهم قصص الأنبياء في القرآن الكريم. وإن الناظر في قواعد العصمة لدى علماء الأشاعرة يجد حاجة للنظر في العصمة لديهم في ضوء قواعد محددة في فهم القرآن الكريم.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية العصمة، وأدلتها عند علماء الأشاعرة من أهل السُّنة، ومعرفة قواعد العصمة عند كبارهم، وإدراك خطورة الإسرائيليات في توجيه قضية العصمة، ومحاولة استنباط قواعد للعصمة من القرآن الكريم، ونقد قواعد علماء الأشاعرة في العصمة في ضوء هذه القواعد.

ويوظف البحث ثلاثة مناهج؛ أولها المنهج التاريخي، الذي يقوم بتتبع معالجات قضية العصمة عند علماء الأشاعرة، وثانيها المنهج التحليلي، وذلك بتحليل النصوص والمعالجات والآراء، والاستدلالات؛ للوصول إلى الحقائق التي تشكّل قواعد العصمة لدى علماء الأشاعرة، وتحليل الآيات الكريمة في قصص القرآن، لاستنباط قواعد العصمة فيه، وثالث المناهج هو المنهج النقدي المقارن، وذلك بمحاكمة قواعد العصمة لدى علماء الأشاعرة، وفق قواعد القرآن الكريم.

---

[١] الذهبي، محمد أحمد بن عثمان. **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: لجنة بإشراف شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٥م، ج١، ص٥٤٩. انظر أيضاً:

– ابن فرحون المالكي، إبراهيم بن علي. **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة: دار التراث، ١٩٧٤م، ج١، ص١٩٧.

– اليحصبي، عياض بن موسى. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق: أحمد بكير، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٧م، ج٣، ص٢٩١.

لم أجد دراسة تناولت هذه القضية بهذا التوجه الذي أقصد إليه، مع أن كتب العصمة كثيرة جداً، واطّلعت على رسالتي ماجستير: الأولى، اشترك الباحث في مناقشتها في جامعة آل البيت بعنوان العصمة في الفكر الإسلامي للباحث علي عبد الله حسن الفواز سنة١٩٩٩، وعالج فيها حقيقة العصمة، وأنواعها، وعصمة الأئمة عند الشيعة الإمامية وعلاقتها بالإمامة عندهم. والرسالة الثانية، رسالة ماجستير بعنوان مفهوم العصمة في اليهودية، والمسيحية، وموقف الإسلام منها، والرسالة من إعداد الباحثة هبة إبراهيم محمد العلي، وكنت مشرفاً عليها، وقد نوقشت سنة٢٠١١م في الجامعة الأردنية. وقد تناولت فيها الباحثة العصمة عند اليهودية والمسيحية، من خلال نصوص كتب أهل الكتاب، معلقةً على نصوصهم بما ورد في نصوص القرآن الكريم في باب شخصيات الأنبياء في القرآن، خلافاً لنصوص أهل الكتاب التي ليس فيها عصمة للأنبياء والرسل.

## أولاً: العصمة عند علماء الأشاعرة من أهل السُّنة[٢]

### ١. موقفان في بحث العصمة:

هناك موقفان يوضحان بحث العصمة عند علماء التوحيد وهما: الموقف الأول: موقف قَبْلي، وهو عام متفق عليه، ومجمع عليه، وهو الموقف الإجمالي القائل بأن للأنبياء عليهم الصلاة والسلام مقاماً عند ربهم، ومكانة بين الأمم، بما لهم من وظيفة في تبليغ دين الله، ولا بدّ لهم من علم وسلوك، وصفات خِلْقية وخُلُقية؛ كريمة وعالية تساعدهم على أداء وظائفهم، وهم من ثمّ مُنَزّهون ومحفوظون من الوقوع في ما ينفّر الناس من دعوتهم، وما يتعارض مع وظيفتهم. وهذا الموقف،كان قبل الاطلاع على ما عند أهل الكتاب من قصص الأنبياء، وقبل دعوى الشيعة الإمامية بعصمة أئمتهم، وهو موقف لا خلاف عليه بين جميع علماء أهل السنة، وهو أيضاً متفق عليه مع سائر طوائف المسلمين.

الموقف الثاني: موقف بَعْدي، وذلك بعد القول بعصمة الأئمة عند الشيعة، فإن ظهور الحديث عن عصمة الأنبياء جاء تبعاً للقول بعصمة الأئمة.[٣] ويحدد المستشرق

---

[٢] وأقصد بهم علماء السلف والأثر، والمفسرين، وعلماء التوحيد من الأشاعرة والماتريدية.

دونالدسن الفترة الزمنية لظهور الفكرة عند الشيعة في عهد الإمام جعفر الصادق(توفي١٤٨هـ) سادس الأئمة عندهم في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وأن هذه الفكرة اتضحت على يد هشام بن الحكم الشيعي(توفي١٩٠أو١٩١هـ)؛ أي في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وقد تأخر بحثها عند أهل السنة بوصفها ردة فعل على بحثها عند الشيعة؛ أي في القرن الثالث الهجري.[٤] وطالما أن العصمة تدور حول الأنبياء، فإن المرجعية في فهمها وتفصيلاتها هي قصص القرآن الكريم، وما جاء في الآثار النبوية في قصصهم في كتب التفسير بالمأثور. ثم دخل علماء التوحيد في تصنيف كتب متخصصة في العصمة، وفي ثنايا بحثهم للنبوة في موسوعاتهم الكلامية.

وهنا لا بدّ للعلماء من مصادر للبحث في العصمة، وهي كتب التفسير. والمفسر لا بدّ له أولاً، وقبل الإدلاء برأيه في فهم الآية أن يبحث إن كان ورد في تفسيرها حديث أو رواية مأثورة عن رسول الله ﷺ أو عن أصحابه أو عن كبار التابعين المعروفين.

وهذا ما وقع تماماً في أقدم الكتب التي تمثل هذا المنهج، وهو تفسير أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المشهور بتفسير الطبري، وهو مبكر في القرن الثالث الهجري؛ إذ درج فيه مؤلفه على أن يأتي بكل الروايات في فهم الآية، ثم يقول برأيه أو يرجحه بناء على رواية وردت في تفسير الآية. وابن جرير الطبري مؤرخ وناقل، وكان يرى -وربما كان النهج السائد زمانه- الاكتفاء بنقل الروايات دون إخضاعها لمنهج المحدثين في الدراسة الحديثية للأسانيد والمتون، الذي تطور لاحقاً.

وفيما يتعلق بآيات قصص الأنبياء وقع الطبري في نقل كل ما وصل إليه من روايات؛ بعضها عن بعض الصحابة الذين كانوا من أهل الكتاب، وكثير من الروايات كانت عن تابعين، ولم يكن ثمة نظر دقيق في تمحيصها، وكل من جاء بعده من المفسرين

---

[٣] صبحي، أحمد محمود. **نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩١م، ص١٠٧.

[٤] انظر التحقيق الجيد في هذه المسألة عند:

- الفواز، علي عبد الله. العصمة في الفكر الإسلامي، (رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الدراسات الفقهية، ١٩٩٩م)، ص١٧، ١٨.

كان يرجع إليه في نقل هذه الروايات عنه. وكان علماء التوحيد يرجعون إلى تلك الروايات في بحثهم للعصمة ردّاً لها أو قبولاً أو تأويلاً، لتتفق مع عصمة الأنبياء. وبهذا أصبحت لدينا مواقف في تعريف العصمة وتأويل الآيات لتوافق مفهومها، والاستدلال عليها، والردّ على المخالف لها.

### ٢. ضرورة العصمة وأدلتها عندهم:

اشتغلت المدرسة الأشعرية من أهل السُّنة بقضية العصمة مع سائر مدارس أهل السُّنة من سلفية وماتريدية، مؤكدةً القضايا الآتية:

– الأنبياء معصومون عمّا يتناقض مع وظيفتهم في تبليغ دين الله، وعدّهم قدوة للمكلفين.

– عصمتهم لا تحول دون بشريتهم، لصلاحيتهم للاقتداء من قبل المكلفين.

– وقوع بعض الزّلات منهم، مما ورد في القرآن الكريم، ومما يوهم ظاهره بعدم العصمة –لدى أصحاب الشبهات– وأنها لا تطعن في شخصياتهم، ونبواتهم، ووظيفتهم، تأكيداً لبشريتهم.

وبعد الدراسة لكتب علم الكلام، وتراث مدرسة الأشاعرة من أهل السنة في موضوع عصمة الأنبياء، يمكن الوصول إلى أهم آرائهم دون الدخول في تفاصيل المسائل ودقائقها تجنباً للإطالة. وعليه نجد أنهم بحثوا ضرورتها، وأهميتها على النحو الآتي:

#### أ. ضرورة العصمة للأنبياء:

اتفقوا على ثبوت العصمة للأنبياء، وعلى ضرورتها بصفة عامة، مع اختلافهم في أي الأفعال تكون، ومتى تكون؟ هل قبل البعثة أو بعدها؟ وهل هي صغائر أو كبائر؟ وهل هي على وجه التعمُّد أو النسيان أو الخطأ أو مخالفة الأولى؟ إلا أنها على كل الأحوال ثابتة.

واستدلوا بالآيات التي تثبت العصمة؛ ذلك بأنهم مصطفون، وأنهم أخيار، ومُخْلَصون ومفلحون، ومن حزب الله، وأنهم لو كانوا غير معصومين لوقعت أمور باطلة من كونهم

معتدين وفاسقين، ومزجورين، ومتجاوزين لحدود الله، ومعذَّبين، ومتناقضين بين ما يقولون ويفعلون، وواقعين في المقت، وأنهم خاسرون وظالمون، وأنهم بخلاف ما وصفهم الله من الصفات السابقة -حاشاهم من ذلك كله-. وكل ذلك مستحيل عليهم؛ فالله تعالى يحفظهم من الوقوع في المخالفات التي تجعلهم يوصفون بالصفات القبيحة، والعواقب الوخيمة؛ إذ هم أنبياء الله، وسفراؤه إلى خلقه.

## ب. أدلة العصمة:

اتفقت كلمت الأشاعرة على الاستدلال بالآيات التي تدل على وجوب العصمة للأنبياء، ولنأخذ مثالاً على ذلك عند الإمام فخر الدين الرازي (توفي ٦٠٦هـ)، الذي ألّف كتاباً في عصمة الأنبياء بيّن فيه ضرورتها في خمس عشرة حُجّة، وملخصها على النحو الآتي:[٥]

- لو صدر الذنب عنهم لكان حالهم في استحقاق الذّم عاجلاً، والعقاب آجلاً أشدّ من حال عصاة الأمة. وهذا باطل، فصدور الذنب عنهم أيضاً باطل.

- لو صدر الذنب عنهم لما كانوا مقبولي الشهادة لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ (الحجرات: ٦) وهذا لا يتناسب مع وظيفتهم.

- ولو صدر الذنب عنهم لوجب زجرهم؛ لأن الدلائل دالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، لكن زجر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غير جائز، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ (الأحزاب: ٥٧) فكان صدور الذنب عنهم ممتنعاً.

- لو صدر الفسق عن محمد عليه الصلاة والسلام -مثلاً- لكنّا مأمورين بالاقتداء به وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يصلح أن يأمرنا الله بالفسق، أو لا نكون مأمورين بالاقتداء به، وهذا أيضاً باطل لقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ (آل عمران: ٣١)

---

[٥] الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري. **عصمة الأنبياء**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٢٨-٣٤ باختصار وتصرف.

ولقوله تعالى: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾ (الأنعام: ١٥٣) ولما كان صدور الفسق يفضي إلى هذين القسمين الباطلين كان صدور الفسق عنه محالاً. وهكذا كل الأنبياء والرسل الذين قال الله فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ (الأنعام: ٩٠).

- لو صدرت المعصية عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لوجب أن يكونوا موعودين بغضب الله، وبعذاب جهنم، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ (النساء: ١٤)، ولكانوا ملعونين، لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (هود: ١٨) وهذا كله في شأنهم باطل وبإجماع الأمة؛ فكان صدور المعصية عنهم باطلاً.

- إنهم كانوا يأمرون بالطاعات، وترك المعاصي، فلو تركوا الطاعة، وفعلوا المعصية لدخلوا تحت قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ (الصف: ٢-٣) وتحت قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٤٤) ومعلوم أن هذا في غاية القبح، وهو مستحيل على الأنبياء.

- وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ (ص: ٤٧) دلّت هذه الآية على أنهم كانوا من المصطفين الأخيار في كل الأمور، وهذا ينافي صدور الذنب عنهم.

- وقوله تعالى حكاية عن إبليس ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ (ص: ٨٢-٨٣) استثنى الله المخلصين من إغوائه وإضلاله. ثم إنه تعالى شهد على إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب عليهم الصلاة والسلام أنهم من المُخلَصين، حين قال ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ﴾ (ص: ٤٦)؛ فلما أقرّ إبليس أنه لا يغوي المخلَصين، وشهد الله بأن هؤلاء من المخلصين، ثبت أن إغواء إبليس ووسوسته لا تصل إليهم؛ وذلك يوجب القطع بعدم صدور المعصية عنهم.

- وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ (سبأ: ٢٠) والأنبياء هم أعلى المؤمنين؛ فهم منزهون عن اتباع إبليس، ومن ثمّ فهم

معصومون عن الذنوب. وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ (المجادلة: ١٩) ولا شك في أن حزب الشيطان هو الذي يفعل ما يريد الشيطان ويأمره به، فلو صدرت الذنوب عن الأنبياء لصدق عليهم أنهم من حزب الشيطان، وهذا باطل.

- إن الأنبياء أفضل من الملائكة، وثابت بالدلالة أن الملائكة ما أقدموا على شيء من الذنوب، فلو صدرت الذنوب عن الأنبياء لامتنع أن يكونوا زائدين في الفضل على الملائكة.

- وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (البقرة: ١٢٤)؛ فكل من أقدم على الذنب كان ظالماً لنفسه لقوله تعالى: ﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ (فاطر: ٣٢). وإذا عرفنا هذا فنقول: ذلك العهد الذي حكم الله تعالى بأنه لا يصل إلى الظالمين، فأن لا يصل عهد النبوة إليه أولى وقد عهد الله إليهم بالنبوة، فثبت أنهم لا يقدمون على الذنوب، وأنهم ليسوا ظالمين لأنفسهم.

## ٣. بحث العصمة عند القاضي عياض (توفي٥٤٤هـ):

اختار القاضي عياض نموذجاً عقده في كتابه "الشفا بشرح حقوق المصطفى"، وهو القسم الثالث الذي فصّل فيه عصمة الأنبياء، وأورد آراء متقدمي علماء الأشاعرة تحت عنوان: "فيما يجب للنبي ﷺ وما يستحيل في حقه أو يجوز عليه، وما يمتنع أو يصح من الأحوال البشرية أن يضاف إليه."[٦] وتحدث فيه عن بشرية الأنبياء عليهم السلام، وأنهم مع بشريتهم يتصفون بأعلى من أوصاف سائر البشر، بحيث لا يلحق بها عجز البشرية، ولا ضعف الإنسانية.[٧] ومما جاء فيه:

أ. يذكر القاضي عياض إجماع المسلمين على عصمة الأنبياء بقوله: "فأجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش، والكبائر، والموبقات. ومستند الجمهور في

[٦] عياض، القاضي عياض بن موسى اليحصبي. **الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وبذيله مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء لأحمد بن محمد بن محمد الشمني (توفي٨٧٢هـ)**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج٣، ص٩٥.

[٧] المرجع السابق، ج٣ ص٩٦، ١٧٩.

ذلك الإجماع... وهو قول كافتهم...، وكذلك لا خلاف في أنهم معصومون من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ؛ لأن كل ذلك يقتضي العصمةَ فيه المعجزة مع الإجماع."[٨]

ب. وفي موضع آخر يقول: "لا أعلم أن الطوارئ بين المتغيرات والآفات على آحاد البشر لا يخلو أن تطرأ على جسمه (أي النبي) أو حواسه... والنبي ﷺ كان من البشر، ويجوز على جبلّته ما يجوز على جبلّة البشر؛ فقد قامت البراهين القاطعة، وتمّت كلمة الإجماع على خروجه عنهم، وتنزيهه عن كثير من الآفات التي تقع على الاختيار وغير الاختيار."[٩]

ت. عقد القاضي عياض فصلاً في حكم عقد قلب النبي ﷺ من وقت نبوته، أثبت فيه عصمة النبي من كل ما يضاد المعرفة عن الجهل أو الشك أو الريب، واستدل له بقصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾ (البقرة: ٢٦٠). وشرح الآية بوجوه كلها تدل على العصمة عن الشك.[١٠]

ث. عقد فصلاً كذلك في عصمة الأنبياء قبل النبوة عن الكفر، والشك، والجهل بالله تعالى، مع الاستدلال العقلي على ذلك، وعدم وجود النقل على ما يخالفه، بل في النقل ما يؤيد عصمتهم عنه، وضرب لذلك أمثلة مما ورد في قصص النبيين في القرآن.[١١]

ج. أنشأ فصلاً في إجماع الأمة على عصمة النبي من الشيطان، وحماية الله له منه، مستدلاً بالآيات الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، وقام بتأويل ما يخالف ظاهره ذلك.

ح. عقد فصلاً في عصمة الأنبياء عن الكذب في التبليغ، وأقام الأدلة الواضحة، وقدّم تفسيراً وتاويلاً، لما يُتوهم أنه يخالف العصمة في ذلك، وذلك بردّ الروايات الملفقة، والاعتماد على الروايات الصحيحة والمرفوعة في تفسير الآيات.[١٢]

---

٨ المرجع السابق، ج٢، ص١٤٤.

٩ المرجع السابق، ج٢، ص٩٧.

١٠ المرجع السابق، ج٢، ص٩٧-١٠٤.

١١ المرجع السابق، ج٢، ص١٠٩-١١٠.

خ. عالج قضية النسيان في التشريع بأنها للتعليم، وأوّل مسألة الخطأ بأنه في علوم الدنيا، وليس في مسألة التشريع.

د. عالج قضية ما عُرف بكذبات إبراهيم في حديث الشفاعة؛ وأن هذا ليس من باب الكذب الصريح، وإنما هي من باب المعاريض التي فيها مندوحة عن الكذب، وأنها من باب التورية بحسب ما يفهمها السامع على ظاهرها فيصدقها. وأما تسمية إبراهيم لها كذبات؛ فمن باب إشفاق إبراهيم عليه السلام بمؤاخذته فيها؛ لأن مفهوم ظاهرها يخالف حقيقة باطنها."[١٣] وهي ما يعبّر عنها لدى بعض العلماء بأنها من باب "حسنات الأبرار سيئات المقربين".

ذ. عقد فصلاً في ما يتعلق بالأقوال والأفعال، وذكر إجماع المسلمين على عصمة الأنبياء عن الفواحش والكبائر والموبقات، وأن مستند ذلك العقل مع الإجماع، وأكّد أنهم معصومون باختيارهم وكسبهم، ومن قبل الله تعالى لهم.[١٤] وفي هذا ردّ على القائلين بأن الله هو الذي صرفهم عن فعل المعصية بلا إرادة منهم ولا اختيار.

وهكذا يؤكد القاضي عياض حقيقة العصمة بعد النبوة، وأنها قائمة على أمرين: عناية الله بالأنبياء، وحفظهم من هذه الكبائر، لتَعارُض وقوعها مع وظيفتهم، وكونهم مبلغين شريعة الله وعاملين بها، فلا تُناقِض أفعالُهم أقوالَهم، وهم قدوة لأتباعهم؛ قولاً وفعلاً؛ إيماناً وسلوكاً. وأن هذه العناية الربانية بهم وحفظهم لا تعدم بشريتهم، ولا تسلبهم إنسانيتهم وقدرتهم على الفعل، بل تقواهم لله تمنعهم منها مع حفظ الله لهم.

ر. ذكر القاضي عصمتهم من الصغائر بعد النبوة كعصمتهم من الكبائر؛ لاختلاف الناس في التفريق بين الصغائر والكبائر، "ولأن كل ما عصي الله به فهو عنده كبيرة، وأنه إنما سمي منها الصغير، ومنها الكبير بالإضافة ما هو أكبر منه. ومخالفة الباري في أي أمر يجب كونه كبيرة."[١٥] والقاضي هنا يختار رأياً في تعريف الصغائر والكبائر يخالف به إجماع

[١٢] المرجع السابق، ج٢، ص١٢٤-١٣٥.
[١٣] المرجع السابق، ج٢، ص١٣٥-١٤٠.
[١٤] المرجع السابق، ج٢، ص١٤٢-١٤٣.
[١٥] المرجع السابق، ج٢، ص١٤٤.

السلف الموافقين لنص الكتاب في تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر بدليل قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ (النساء: ٣١) وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ۖ فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴿٣٢﴾﴾ (النجم: ٣٢). وجرى "الجمهور على أن اللمم ما دون الكبائر، وأنها صغائر الذنوب."[١٦] وأصحاب هذا الرأي قد اختلفوا في إحصاء الكبائر، والتمييز بينها وبين الصغائر إلى أقوال متعددة؛ "منها أنها الموبقات السبع، ومنها الشرك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس ، ومنها أن كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة او عذاب، أو ما توعد الله عليه حدّاً في الدنيا أو عذاباً في الآخرة."[١٧]

ز. عقد القاضي عياض كذلك فصلاً، ذكر فيه الخلاف في عصمة الأنبياء عن المعاصي قبل النبوة؛ إذ أجازها قوم ومنعها آخرون، ورجّح القاضي عدم عصمتهم عنها باستثناء صغائر الشك، والرّيب، فقال: "والصحيح إن شاء الله تنزيههم من كل عيب، وعصمتهم من كل ما يوجب الرَّيب، فكيف والمسألة تصورها كالممتنع، فإن المعاصي والنواهي إنما تكون بعد تقرير الشرع."[١٨] وعزز هذا الرأي بقول من وصفه بسيف السنة، وهو القاضي أبو بكر الباقلاني(٣٣٨-٤٠٣هـ)[١٩] بأن المعتبر في النهي عن هذه الصغائر هو تقرير الشرع، أي طريق السمع، وهو غير حاصل قبل النبوة.

س. وجاء بفصلٍ بعدم عصمة الأنبياء عمّا يكون من الأعمال بغير عمد كالسهو والنسيان في الوظائف الشرعية، مما لم يتعلق به خطاب شرعي، وأن هذا لا يؤاخذون عليه، ومن ثمّ فهم ليسوا معصومين عنه. وعالج رواية "إنما أنا بشر أَنسى كما تنسون،

---

[١٦] ابن قيم الجوزية، شمس الدين. **تهذيب مدارج السالكين**، تهذيب: عبد المنعم صالح العلي، الإمارات العربية المتحدة: وزارة العدل والشؤون الاسلامية، ١٤٠٢هـ، ص١٨١، ١٨٢.

[١٧] المرجع السابق، ١٨٥، وانظر سائر الأقوال وتفاصيلها، ص١٨١-١٨٥.

[١٨] القاضي عياض، **الشفاء بتعريف حقوق المصطفى**، مرجع سابق، ج٢، ص١٤٧.

[١٩] المرجع السابق، ج٢، ١٤٧.

فإذا نسيت فذكروني" ورواية: "إني لا أنسى، ولكن أُنسّى لأُشرِّع؛"[٢٠] لأن في عدم العصمة في هذه القضايا أن الأنبياء لا يقرون على السهو والغلط، بل "ينبهون ويُعَرّفون حُكمه بالفَوْر؛"[٢١] فالله تعالى هو الذي ينسّيهم ويتداركهم.

ثم ذكر القاضي فصلاً كاملاً في الكلام عن الأحاديث النبوية المذكور فيها سهو النبي ﷺ.[٢٢]

ش. وهو فصل في الردّ على من أجاز الصغائر على الأنبياء من المتكلمين والفقهاء، والمحدثين، وفيه ناقش كلامهم فيما احتجوا به، ثم تفرّد في فهم الأدلة في قصص الأنبياء،[٢٣] وقدّم فهماً لها أصيلاً في مفهوم العصمة بعيداً عن ضغوط الروايات الإسرائيلية في فهم الآيات، بل لم يناقش واحدة منها، ولا أتى برواية من رواياتها كما فعل المفسرون. ولعل هذا مما ميّز بحثه عن سائر علماء الأشاعرة من أهل السنة في التعامل مع الإسرائيليات الواردة في كتب التفسير، وقصص الأنبياء، ومن ثمّ يمكن تلخيص العصمة عند القاضي عياض فيما عقده فصلاً ختامياً في عصمة الأنبياء، وكأنه نتيجة لعملية تحليلية لنصوص القرآن، بعيدة عن الجدل؛ إذ بدأ فصله ذاك بقوله: "قد استبان لك أيها الناظر بما قررناه ما هو الحق من عصمته ﷺ."[٢٤] ويمكن إجمال ما وصفه بأنه الحق في العصمة في الآتي:[٢٥]

- النبي معصوم عن الكفر، والجهل بالله وصفاته مطلقاً قبل البعثة وبعدها.
- النبي معصوم عن الكذب قبل النبوة وبعدها مطلقاً.

---

[٢٠] البخاري، محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى البغا، دمشق: مطبعة الهندي، ط١، ١٩٨١، كتاب: القبلة، باب: التوجه نحو القبلة، حديث رقم ٣٩٢. انظر أيضاً:
- مسلم، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٧٢، باب: السهو في الصلاة، حديث رقم ٥٧٢.

[٢١] القاضي عياض، **الشفاء بتعريف حقوق المصطفى**، مرجع سابق، ج٢، ١٥٠.

[٢٢] المرجع السابق، ج٢، ص١٥١-١٥٥.

[٢٣] المرجع السابق، ج٢، ص١٦٦-١٧١.

[٢٤] المرجع السابق، ج٢، ص١٧٢-١٧٣.

[٢٥] المرجع السابق، ج٢، ص١٧٣-١٧٤ بتصرف.

- النبي معصوم عن الكبائر إجماعاً، وعن الصغائر تحقيقاً، وعن استدامة السهو والغفلة، واستمرار الغلط، والنسيان عليه فيما شرّعه لأُمّته في كل حالاته؛ في الرضى والغضب، وفي الجد والمزاح.

## ٤. قواعد العصمة عند كبار علماء الأشاعرة:

وضع هؤلاء العلماء قواعد متقاربة تحكم قضية العصمة، وتفهم الآيات في ضوئها، وأوّلوا قصص القرآن وروايات أهل الكتاب في ضوئها. ولنعرض هذه القواعد عن بعض كبار أئمة هذه المدرسة:

### أ. قواعد العصمة عند الجويني (توفي ٤٧٨هـ):

يذكر الجويني قواعد العصمة عنده على النحو الآتي:[٢٦]

القاعدة الأولى: تجب عصمتهم عما يناقض مدلول المعجزة، وهذا مما نعلمه عقلاً، ومدلول المعجزة صدقهم فيما يبلغون.

القاعدة الثانية: أما الفواحش المؤْذِنة بالسقوط وقلة الديانة، فتجب عصمة الأنبياء عنها إجمالاً.

القاعدة الثالثة: وأما الذنوب المعدودة من الصغائر على تفصيل فلا تنفيها العقول، ولم يقم عندي دليل شخصي على نفيها، ولا على إثباتها؛ إذ العلماء مختلفون في تجويز الصغائر على الأنبياء، والأغلب في الظن عندنا جوازها. وقد شهدت أقاصيص الأنبياء من كتاب الله على ذلك.

### ب. قواعد العصمة عن الإمام الرازي (توفي ٦٠٦هـ):

وقد أجمل الرازي قواعد العصمة عند أهل السنة —وذكر مجمل آراء غيرهم من الفرق– عند معالجته لهذه المسألة في كتابه "عصمة الأنبياء"، وبين يدي تفصيله في تطبيق قواعد العصمة على ما ورد في القرآن الكريم من قصص الأنبياء ذات العلاقة، وذكر

---

[٢٦] الجويني، عبد الملك بن عبد الله. **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، تحقيق: أسعد تميم، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٨م، ص٢٩٨-٢٩٩.

التأويلات في الرد على القائلين بعدمها، وبتوجيه فهم الآيات بما يتفق مع قواعد العصمة لأهل السُّنة، وبتأويل تلك القصص؛ إما بردها؛ أو بتوجيه ما فيها بما لا يتعارض مع العصمة في فهم نصوص الكتاب، وبتأويلاتٍ بعضُها صائب، وبعضها الآخر فيه تكلّف.[٢٧] وأما قواعد العصمة عنده كما ذكرها بنصها، فهي:

القاعدة الأولى: ما يتعلق بالاعتقادية، فقد أجمعت الأمة على أن الأنبياء معصومون عن الكفر والبدعة.

القاعدة الثانية: ما يتعلق بجميع الشرائع والأحكام من الله تعالى، فقد أجمعوا على أنه لا يجوز عليهم التحريف، والخيانة في هذا الباب، لا بالعمد ولا بالسهو، وإلا لم يبق الاعتماد على شيء من الشرائع.

القاعدة الثالثة: ما يتعلق بالفتوى، أجمعوا على أنه لا يجوز تعمّد الخطأ، وأما إن كان على سبيل السهو فقد اختلفوا فيه.

القاعدة الرابعة: ما يتعلق بأفعالهم وأحوالهم...، والذي نقول: "إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون في زمان النبوة عن الكبائر والصغائر بالعمد. أما على سبيل السهو فهو جائز."[٢٨]

### ت. قواعد العصمة لدى ابن خُمَير السّبتي(توفي٦١٤هـ):

جاءت هذه القواعد في كتابه "تنزيه الأنبياء عمّا نسب إليهم حثالة الأغبياء"؛ إذ تعرّض لقصص الأنبياء فيما يتعلق بعصمتهم، وكان له منهج استقرأه محقق الكتاب أحمد عبد الجليل الزبيبي، وذلك من خلال عرض المؤلف لقصة عصمة كل نبي من الأنبياء؛ بحيث يأتي بالقصة وما دار حولها من أقوال السابقين فيما جاء من روايات تتهم الأنبياء في عصمتهم. وهي تدو حول فهم الآيات، فيبطل تلك الروايات ويردها، ويبين مدى

[٢٧] انظر التفصيل في ما ورد في حق الرسل عليهم السلام في:
- الرازي، **عصمة الأنبياء**، مرجع سابق.

[٢٨] الرازي، **عصمة الأنبياء**، مرجع سابق، ص٢٦-٢٨.

خطورتها على العصمة، ويعالج الآيات بمنطق سليم بعيد عن الإسرائيليات، ويعتمد -إن وجد- على ما صح من الروايات. ويمكن تلخيص قواعد منهجه[٢٩] بما يأتي:

القاعدة الأولى: واضح من اسم الكتاب أنه بحث في تنزيه الأنبياء عمّا تورط فيه القصاص والأغبياء -في نظر ابن خمير- في رواياتهم لقصص وردت في كتب التفسير تطعن بعصمة الأنبياء، وكانت أساساً لموضوع العصمة في كتب التوحيد، وأنه لا يصح الاعتماد عليها.

القاعدة الثانية: يرى ضرورة الاعتماد على الأخبار الصحيحة فقط في قصص الأنبياء.

القاعدة الثالثة: إجماع الأمة على عصمة الأنبياء من الكبائر، وعلى اختلافهم في الصغائر،[٣٠] وأن العصمة المجمع عليها هي التي بعد النبوة، أما التي قبلها فليس مجمعاً عليها. ومع ذلك فإن النبي لم يثبت له فعلٌ قبل النبوة مما جاء حكمُه معصيةً في الشرع بعد النبوة.

القاعدة الرابعة: كل محظور عنده كبيرٌ، وكأنه لا يفرّق بين الصغائر والكبائر على مذهب بعض المعتقدين من أهل السنة، وكأنه هنا يأخذ برأي القاضي عياض في كتابه "الشفا".

القاعدة الخامسة: غاية ما وقع من الأنبياء في قصصهم في القرآن-في رأيه- هو من قبيل العتاب من الله تعالى -لمن عاتبه منهم- على فعل مباح كان غيره من المباحات أولى منه في حق مناصبهم السَنِيّة،[٣١] -أي مناصبهم العليّة- دون أن يلحق بهم ذنب.

القاعدة السادسة: ما وقع منهم من بعض المباحات مما عدت ذنوباً هي من باب "ترك الأَوْلى"، أو من باب "حسنات الأبرار سيئات المقربين"، يتحسر منها الأنبياء، ويندمون عليها ويستغفرون منها.

---

[٢٩] ابن خمير، أبو الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي. **تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم من حثالة الأغبياء،** تحقيق: أحمد عبد الجليل الزبيبي، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، المقدمة، ص١٣-٢١.

[٣٠] المرجع السابق، ص٥٧، ١٨٢، ١٨٥.

[٣١] المرجع السابق، ص٥٧، ٥٨، ٧٢، ١١٥.

القاعدة السابعة: يرى أنه لولا ما وقع من الخلاف في هذه القضية من الجهال المتعصبين، ومن الروايات التي تقدح في تنزيه الأنبياء؛ لكان ترك البحث في هذه الآيات أولى. وهذه منهجية متميزة لدى ابن خمير.

**ث. قواعد العصمة عند الآمدي (توفي ٦٣١هـ):**

نجد الآمدي في كتابه "أبكار الأفكار" يعالج عصمة الأنبياء، وقد فصّل في بيان قواعدها عند علماء الأشاعرة، قبل النبوة وبعدها، على النحو الآتي:

القاعدة الأولى: "أما قبل النبوة: فقد قال القاضي أبو بكر –يقصد الباقلاني (٣٣٨-٤٠٣هـ)-: لا يمتنع عقلاً، ولا سمعاً أن يصدر من النبي قبل نبوته معصية، وسواء كانت صغيرة أو كبيرة؛ إذ لا دلالة للمعجزة على عصمته فيما قبل ظهورها على يده؛ بل ولا يمتنع عقلاً إرسالٌ من بعد كفر. ووافقه عليه أكثر أصحابنا."[٣٢] –يقصد الأشاعرة–.

القاعدة الثانية: وأما بعد النبوة: فيقول الآمدي: "فقد اتفق أهل الملل وأرباب الشرائع على وجوب عصمة الأنبياء –عليهم السلام– عن الكذب عمداً فيما دلّت المعجزة القاطعة على صدقهم فيه، وذلك في دعوى الرسالة."[٣٣]

أما فيما يتعلق بوقوع الغلط منهم في الكذب على سبيل الذهول والنسيان، فقد سئل الآمدي هذا السؤال، وأجاب عنه فقال: "وهل يجوز عليهم الغلط في ذلك –يقصد الكذب– على سبيل الذهول والنسيان؟ فقد اختلف فيه: فذهب الأستاذ أبو إسحق –يقصد الإسفراييني– وكثير من الأئمة –يقصد أئمة الأشاعرة– إلى امتناعه؛ نظراً إلى أن المعجزة دالة على الصدق وملازمة الحق في التبليغ، فلو تصور الخُلف في ذلك كان ذلك نقضاً لدلالة المعجزة، وهو ممتنع. وذهب القاضي أبو بكر –يقصد الباقلاني– الى جواز ذلك مصيراً منه إلى أن المعجزة إنما تدل على صدق الرسول فيما هو متذكر فيه عامداً

[٣٢] الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد. **أبكار الأفكار في أصول الدين**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ج٣، ص٧٦.

[٣٣] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

له. وأما ما كان من النسيان وفلتات اللسان فلا يدخل تحت التصديق المقصود بالمعجزة، ولا المعجزة دالة على نفيه، وعلى هذا فلا تكون صورة النسيان ناقضة لدلالة المعجزة."[٣٤]

القاعدة الثالثة: ثم استكمل الآمدي عصمة الأنبياء في الأفعال والأقوال، فقال: "وأما ما يتعلق بأفعالهم وأقوالهم، فلا دلالة للمعجزة على صدقهم فيه؛ فإما أن يكون كفراً أو لا يكون كفراً، فإن كان كفراً فلا يعرف خلاف بين الأئمة في وجوب عصمة الأنبياء عنه.... وأما ما ليس بكفر، فإما أن يكون من الكبائر أو لا يكون منها؛ فإن كان من الكبائر فقد اتفق المحققون والأئمة على وجوب عصمتهم عن تعمّده من غير نسيان ولا تأويل(...). وأما إن كان فعل الكبيرة على سبيل النسيان أو التأويل خطأ، فقد اتفق على جوازه. وأما ما كان ليس بكبيرة؛ فإما أن يكون من قبيل ما يلحق فاعله بالأرذال، والسَّفَل، والحكم عليه بالخِسَّة، ودناءة الهِمَّة، وسقوط المروءة؛ كسرقة حبة أو كسرة أو نحوه، فالحكم فيه حكم الكبيرة، -ويقصد وجوب عصمتهم عن تعمده من غير نسيان أو تأويل-. وأما ما لا يكون من هذا القبيل؛ كنظرة أو كلمة سَفَهٍ نادرة في خصام ونحو ذلك، فهذا مما اتفق أكثر أصحابنا -يقصد الأشاعرة- على جوازه عمداً أو سهواً."[٣٥] وأما فيما يتعلق بوقوع هذه الصغائر من طريق الخطأ في الاجتهاد، فيرى الآمدي جواز وقوعها منهم سواء كان ذلك نسياناً أو عمداً.[٣٦]

ثم أخذ الآمدي يطبق هذه القاعدة في العصمة على بعض الأحداث في حياة الأنبياء عليهم السلام، ففي قصة الغرانيق مثلاً، أنكر القصة؛ لأنها خبر آحادي وليست قطعية، ولأنها متعارضة مع عصمة النبي عن الكفر، وحملها "على التشبيه بالناسي ليُشرّع،"[٣٧] إذا سلمنا أن المسموع إلقاءُ الشيطان في المسموع من صوت النبي ﷺ، وأن الحمل على النسيان من باب المباحات، وأنه مما يمكن استدراكه، وأنه ينسجم مع قول النبي ﷺ: "إني لأَنْسَى أو أُنسّى". وفي روايات: "إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكّروني."[٣٨]

---

[٣٤] المرجع السابق، ج٣، ص٧٦، ٧٧.
[٣٥] المرجع السابق، ج٣، ص٧٧-٧٨.
[٣٦] المرجع السابق، ج٣، ص٧٨-٧٩.
[٣٧] المرجع السابق، ج٣، ص٨٠.
[٣٨] البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب: القبلة، باب: التوجه نحو القبلة، حديث رقم٣٩٢. انظر أيضاً:

وأما ما يتعلق بكيفية التوفيق بين ثبوتٍ، وردود أفعالٍ لا تتعارض مع العصمة، وذلك بتأويلها، وبيان عدم تناقضها مع دلالات الآيات في حجج العصمة التي ساقها الرازي، فقد أجهد الآمدي نفسه في كيفية صدور أفعال عن الأنبياء مع التفصيل بتصنيفها صغائر قبل البعثة أو بعدها، أو كبائر قبل البعثة. والصغائر التي هي عن نسيان وليست عن تعمّد، وإلى غير ذلك من التأويلات التي أجهد نفسه في تأويلها باحتمالات عقلية له وللمخالف، وردّاً على المخالف بكثير من التكّلف. وضرب أمثلة كثيرة مما ورد في قصص الأنبياء.

### ج. قواعد العصمة عند الإيجي (توفي٧٦٥هـ):

جمع الإيجي قواعد العصمة عند الأشاعرة من أهل السّنة بوصفه موسوعياً متأخراً، وذلك في كتابه "المواقف"، في النقاط الآتية:[٣٩]

القاعدة الأولى: أجمع أهل الملل والشرائع على عصمة الأنبياء عن تعمّد الكذب فيما دلّت المعجزة على صدقهم فيه، كدعوى الرسالة والتبليغ. وجواز صدوره عنهم على سبيل السهو والنسيان، خلافاً للأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وكثير من الأئمة، وجوّزه القاضي الباقلاني.

القاعدة الثانية: أجمعت الأمّة على عصمتهم عن الكفر مطلقاً قبل النبوة وبعدها، عمداً أو سهواً.

القاعدة الثالثة: الأنبياء معصومون عن الكبائر بعد النبوة مطلقاً، أي عمداً وسهواً. وأما قبل النبوة، فالجمهور لا يمتنع صدور الكبيرة عندهم؛ اذ لا دلالة للمعجزة عليه، ولا حكم للعقل عليه أيضاً.

القاعدة الرابعة: الأنبياء غير معصومين عن الصغائر قبل النبوة من غير صغائر الخِسَّة، وهم معصومون عن صغائر الخسة؛ لأنها منفّرة.

---

- مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساجد، باب: السهو في الصلاة، حديث رقم٥٧٢.

[٣٩] الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد. **المواقف**، شرح: السيد الشريف علي بن محمدالجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٧٧م، ج٣، ص٤١٥-٤١٦.

القاعدة الخامسة: الأنبياء معصومون عن الصغائر بعد النبوة عمداً، وغير معصومين عنها سهواً، ونسياناً أو خطأً في التأويل.

وملخص تلك القواعد عند الأشاعرة قولهم في العصمة: الأنبياء معصومون زمان نبوتهم عن الكبائر مطلقاً، وعن الصغائر عمداً.

وقد جاء الإيجي بكل ما جاء به من قبله من أدلّة العصمة الشرعية، وتطبيق قواعدها على القصص القرآني؛ بالتأويل، والفهم، ومناقشة الروايات، بطريقة الأشاعرة نفسها.

## ثانياً: العصمة في قصص الأنبياء في القرآن الكريم

### ١. عناية القرآن بالأنبياء في قصصه:

عرض القرآن الكريم قضية النبوة ركناً من أركان الإيمان، وعرض الأهداف من بعثة الأنبياء وإرسال الرسل من: تبليغ الدين للناس؛ إيماناً بالله وتعريفاً بتوحيده، ودعوة إلى عبادته وحده لا شريك له.

كما هدف الى بيان شريعته، وإقامة العدل، ودعا إلى محاسن الأفعال، ومكارم الأخلاق، وعظيم المنهج كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ (القلم: ٤)، وإلى بيان المعاد وما ينتظر الناس في الآخرة من جزاء، فالأنبياء حجة الله على خلقه كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥). وهم قدوة لقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًاۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ۝٩٠﴾ (الأنعام: ٩٠). ومن ثمّ فقد اختارهم الله من خيرة خلقه ممن يتمتعون بفطرة سليمة، ولم يعرف عنهم عيب، وليس فيهم ما يُنفّر الناس منهم.

وقد ظهر أثر عناية الله بهم قبل نبوتهم كما هو معروف من سيرهم عند أقوامهم، وحفظهم بعد نبوتهم؛ فكانوا أخشى الناس لله وأتقاهم له، وإن تقواهم لتمنعهم من الوقوع في ما يتعارض مع وظائفهم ومواقفهم في التأسي والاقتداء.

وقد عرض القرآن قصص الأنبياء منذ آدم عليهم السلام إلى خاتمهم محمد ﷺ. ودعانا لأخذ العبرة والعظة من قصصهم، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ ﴾ (يوسف: ١١١). ولم يُثر القرآن الكريم في آياته قضية العصمة بوصفها قضية للدفاع عن أقوال الأنبياءِ وأفعالهم في حياتهم مما بحثه العلماء، واختلفت فيها آراؤهم من حيث تعريف العصمة وحقيقتها، وتفاصيل ما النبي معصوم فيه من الأقوال والأفعال، مما صنفوه؛ صغائر وكبائر، عمداً ونسياناً، وخطأ في التأويل والاجتهاد، وفيما قبل البعثة، أوبعدها؛ مما يجعلنا بحاجة إلى الحكم على ما كان منهم. ولم يدعنا القرآن للبحث في عصمتهم، ولا أشكل فهم آياته في قصصهم على رسولنا ﷺ، وهو من أنزل الله عليه القرآن، وبلسان عربي مبين. ولم تأت الآيات في قصص الأنبياء، لتثير الاختلاف في أفعالهم وأقوالهم، ولتشكل خلافاً بين المسلمين. ولكن ثمة عوامل خارجية دعت لهذا النوع من البحث؛ أما النص القرآني فلا يحتمل هذا الاختلاف، ولا يستدعي مثل هذا البحث؛ إذ إن للقرآن منهجاً في ما عرضه من مقاطع ومواقف في حياة الأنبياء؛ وهو –أي المنهج– في ما أنزله الله من أجله لتحقيق الأهداف من القصص القرآني. وهذا يدعونا للبحث عن قواعد لفهم منهج القرآن فيما عرف بموضوع العصمة.

## ٢. قواعد لفهم العصمة في القرآن الكريم:

بدراستنا لقصص القرآن الكريم، يمكننا استنباط القواعد الآتية التي على ضوئها يمكن فهم أفعالهم وأقوالهم، مع مراعاة عصمتهم.

القاعدة الأولى: الأهداف العامة لآيات بحثت بأن لها علاقة بالعصمة في القرآن الكريم: لم تأت النصوص القرآنية في معرض اتهام الأنبياء بالمعاصي، كما لم تأت لتوهم نسبة المعاصي إليهم؛ إذ لم يضع الله أنبياءه ورسله فيما يخبر عنهم في كتابه موضع الرّيبة والشك في تصرفاتهم، وهو يدعو الناس إلى الاقتداء بهم، وهو يقول: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ ﴾ (الأنعام: ٩٠).

القاعدة الثانية: لكل قصة في حياة كل نبي هدف خاص، وموقف خاص يفيد منه كل من يشعر بحاجته إلى مثل هذا الموقف، فمثلاً: تكمن الفائدة الكبرى والهدف

الأسمى للشاب المتعفف، المستعصم بالله، وبأخلاق الإسلام حين يقع في فتنة المرأة، في أنه مستعلٍ بإيمانه -من خلال اقتدائه بيوسف عليه السلام- عن الوقوع في الفتنة، وفي المعصية جاعلاً عفة يوسف عليه السلام، وتمنعه واستقامته مثله الأعلى كما يتجلى في قصته مع امرأة العزيز الواردة في قوله تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٣﴾ (يوسف: ٢٣).

وفي باب جدال أهل الباطل، والاستدلال بالحقائق، يجعل الله المثل الأعلى في ذلك منهج الجدال بالتي هي أحسن كما في قصة إبراهيم مع قومه في الاستدلال على فساد معتقداتهم، بأسلوب الحوار الذي يفترض فيه التسليم بمعتقداتهم فرضاً أو جدلاً، ثم يهجم عليها ببيان فسادها عقلاً، لينتهي بهم إلى الدعوة إلى الإيمان بالله تعالى، ودعوتهم إلى الحق كما تجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨ إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٧٩﴾ (الأنعام: ٧٦-٧٩).

ويتعلم المؤمن المثل الأعلى في الصبر على المصائب من المرض، وفَقْد الولد والأهل والنِّعَم من قصة أيوب عليه السلام كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ ٤١﴾ (ص: ٤١). كما يتعلم المؤمن الصبر على القوم في دعوتهم وعدم الضيق من جحودهم وعدم استجابتهم، بما يوجه الله رسوله ﷺ قبلنا للإفادة من قصة يونس عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ إِذۡ نَادَىٰ وَهُوَ مَكۡظُومٞ ٤٨﴾ (القلم: ٤٨).

ويتعلم المؤمن طريق العودة الى الله، والإنابة إليه من قصة آدم عليه السلام؛ إذ يعرف فيها الفطرة الإنسانية وما جبلت عليه من حب الخلود والملك، وقابليتها للتجاوب مع المغريات والشهوات، ليصون نفسه، وكيف له أن يصون نفسه، ويحذر من وساوس الشيطان، ويلتزم بأمر ربه ويتوب إليه كلما وقع في معصيته كما في قوله تعالى: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ

وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ (الأعراف: ١٩-٢٣).

ويتعلم المؤمن معنى تقديم العلاقة الإيمانية على سائر الروابط، من قصة نوح عليه السلام حين ركب السفينة، وأشفق على ولده الذي رفض الاستجابة له، فدعا نوح ربه أن ينجيه، فأعلمه الله سبحانه أنه ليس من أهله؛ لأنه غير صالح. كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾﴾ (هود: ٤٥-٤٦).

ويتعلم المؤمن أصول الحكم والقضاء العادل بين الناس الذي من أصوله أن يسمع القاضي من الطرفين المتخاصمين، ليقضي بينهما، وأن لا يكتفي بسماع طرف واحد مهما كانت حجته قوية، وهو يتلو قصة داوود عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٢٥﴾﴾ (ص:٢٣-٢٥). ونلاحظ أن هذه الآيات وغيرها من قصص القرآن، لا تثير من قريب أو بعيد دفاعاً عن مواقف تقع في باب المعاصي حتى تبحث فيما يوهم عدم العصمة.

القاعدة الثالثة: إدراك البعد البشري في طبيعة الأنبياء، والأبعاد الواقعية لتصرفاتهم؛ وذلك لبيان أن هؤلاء الأنبياء بشر، ولا تخرجهم النبوة باصطفاء الله لهم عن طبيعتهم البشرية، فيما يفعلون. والنبوة والعصمة لا تمنعان الابتلاء والاختيار والتكليف كما عبر عنها أبو منصور الماتُريدي السمرقندي (توفي٣٣٣هـ) بقوله: "العصمة لا تزيل المحنة،"[٤٠]

[٤٠] الماتُريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندي. **تأويلات أهل السنة**، تحقيق: محمد مستفيض الرحمن، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، ص٢٣٨.

بمعنى أنها لا تجبره على الطاعة، ولا تعجزه عن المعصية؛[٤١] فإن ما يتعرضون له من مواقف كالموقف القوي والأقوى، والحسن والأحسن، والصواب والأصوب، وأن عصمة الله لهم بالرعاية والحفظ وارتفاع مستواهم بتقوى الله ﷻ لا تخرجهم عن إنسانيتهم، فإذا صدر منهم هفوات أو زلات فإنما هي تؤكد بشريتهم ولا تؤثر على وظيفتهم، ولا تمنعهم من كونهم قدوة، ولا تؤثر على ما يبلّغونه من شرع الله، ثم إنهم يُنبّهون إلى تلك الزّلات والهفوات من الله، فينتبهون، وقد يتعرضون لمواقف من النسيان من أجل التعليم، أو الخطأ في الاجتهاد، فيُصوبون إلى ما هو أفضل وأصوب، فإنهم بشر يحفظهم الله قبل الأفعال، وبعد الأفعال؛ لأداء وظائفهم السامية.

وأما كونهم يحاسبون أنفسهم على ما صدر منهم، فيستغفرون وينسبون الظلم لأنفسهم؛ فإنه من قبيل قاعدة حسنات الأبرار سيئات المقربين، أو من باب هضم النفس، ودقة المحاسبة لارتفاع منزلتهم. وإن فيه تعليماً لمن هو دونهم من المنزلة من أتباعهم أنهم أولى منهم بالاستغفار والإنابة والتوبة إلى الله، وإن فيه أيضاً حرصاً على إظهار هذه البشرية؛ لأن من سبقنا من أهل الكتاب إما أساءوا إلى أنبيائهم باتهامهم بالكبائر، ومنكرات الأفعال، وسوء والأخلاق، مثل اليهود، وإما أخرجوهم عن طبيعتهم البشرية إلى التأليه أو الوصف بالرّب الذي لا يفعل شيئاً مما يجري على بني آدم من الهفوات، كما فعل النصارى مع عيسى عليه السلام.

القاعدة الرابعة: ضرورة فهم أحداث القصة في سياقاتها؛ إذ لا بدّ أيضاً من أن نفهم ما حصل من الأنبياء من الأفعال، وما نُسب إليهم من أقوال في إطار سياق القصة، وعلاقة الآيات بما قبلها وما بعدها، لإدراك الهدف من الإتيان بهذه القصة، ولا بدّ من "البقاء في جو النص القرآني في عرض تلك القصص."[٤٢] وهذا يحمي الآيات من بالفهم المجتزأ، أو التكلُّف في التأويل للألفاظ بغير ما يخدم أهداف القصة.

القاعدة الخامسة: اتفاق لغة النص فهماً وتأويلاً مع معهود العرب في الخطاب؛ فلا تفهم الألفاظ بغير ما جاء في لغة العرب وبأساليبهم، فإن الله تعالى أنزل القرآن بلسان

[٤١] الصابوني، نور الدين أحمد بن محمود. **كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين**، تحقيق: فتح الله خليف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م، ص٩٥.

[٤٢] الخالدي، صلاح. **مع قصص السابقين في القرآن**، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص١٤.

عربي مبين. وبهذا نستطيع أن نبتعد عن قصص بني إسرائيل في فهم آيات الكتاب العزيز؛ ذلك أن لغة القصة في القرآن لا تحتمل ما ورد في ذلك القصص من الإسرائيليات إلا بتأويل لا يقبله النص، وبما يفتح الباب للتكلُّف حتى في فهم النص؛ لإبعاده عن مفهوم تلك الإسرائيليات.

القاعدة السادسة: ضرورة تفسير الآيات بالأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ، إن وجدت أولاً، وضرورة الابتعاد عن الإسرائيليات؛ إذ مجرد وجودها في كتب التفسير لا يعني قبولها، لا سيما أن في بعض متونها ما يُخِلّ بعصمة الأنبياء، بل إن مضمون تلك الإسرائيليات لا يقبل من عصاة الأمم، فضلاً عن أن ينقل عن أنبياءِ الله ورسله.

ولا بدّ أن تحترم القاعدة الأساسية لدى علمائنا في قبول الروايات، وهي أنه لا بدّ أن تشترط الصحة في الرواية أولاً، وما يفيد المعنى الذي يتوافق مع قطعية عصمة الأنبياء. وثانياً إنه لا بدّ من الحذر من رواية الإسرائيليات؛ لأن ما صح منها لا يزيد على ما عندنا، ولسنا بحاجة إليه، فضلاً عمّا لم يصح منها عارض أو لم يعارض.

وعلينا أن نضبط قاعدة: أن ما نقل عن الصحابة ليس كله مرفوعاً بإطلاق، ذلك أن بعضه مما يمكن عدّه اجتهاداً، وأن ما هو منقول من الروايات عن بني إسرائيل، ومما رواه بعض التابعين -حتى ولو وقع في كتب التفسير بالمأثور عندنا- لا يعطيه الثقة في فهم كتاب الله تعالى، فضلاً عن كون متون تلك الروايات فيها ما يخلُّ بعصمة الأنبياء وما يطعن بتنزيههم، وأنّ كون تلك الروايات مروية في كتب التفسير لا يعطيها قداسة، مع أنّ بعض المفسرين قد رد بعضها، أو أنكرها آخرون.[٤٣]

القاعدة السابعة: القصص القرآني حق، وهو أحسن القصص؛[٤٤] ولذا لا بدّ أن نوقن أنّ قصص الأنبياء في القرآن حق وصواب، بما تحمله كلمة الحق من معانٍ، وأن

---

[٤٣] راجع في هذا تفسير الطبري. وتفسير ابن كثير فيما ينبه فيه على الإسرائيليات. وللتوسع في الموقف من الإسرائيليات، انظر:

- الذهبي، محمد حسين. **الإسرائيليات في التفسير والحديث**، دمشق: دار الإيمان، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

وانظر البحث القيم في تفصيل الموقف السليم في التعامل مع الإسرائيليات في:

- الخالدي، صلاح. **القصص القرآني**، دمشق: دار القلم، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج١، ص٤٣-٧٦.

[٤٤] انظر الإشارة إلى هذا في:

- الخالدي، **القصص القرآني**، مرجع سابق، ج١، ص٢٩، ٣٠.

القرآن حق بألفاظه ومعانيه ومراميه، وأنه لا يصح بحال من الأحوال تأويل قصصه بالمعاني الباطلة والمواقف الباطلة في حياة الأنبياء والرسل مما ورد من أباطيل الإسرائيليات.

وقد فهم أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون والعلماء العدول من هذه الأمة ضرورة الابتعاد عن استفتاء أهل الكتاب في فهم نصوص كتاب ربنا، فمما ذكره ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ (الكهف: ٢٢) قال: "هم أهل الكتاب. وورد عن مجاهد من التابعين أيضاً بأنهم يهود، ولا تسأل يهود عن أمر أصحاب الكهف إلا ما أخبرتك من أمرهم."[٤٥]

القاعدة الثامنة: لا يمنع هذا كله أن بعض مقاطع القصص القرآني إنما جاء ليؤكد عصمة الأنبياء، وتنزههم ببيان القرآن لها، ودفاعاً أيضاً عنهم وعن عصمتهم؛ إذ يعلم الله تعالى أن بني إسرائيل أساءوا إلى الأنبياء، واتهموهم في أفعالهم وسلوكهم، فذكر الله تعالى الوجه الصواب في قصص الأنبياء، بما يؤكد الفهم الصحيح لمواقفهم وأفعالهم، وبما يعزز عصمتهم وتنزيههم. وهذا يجعلنا ندافع بالقرآن عنهم ونذب عن حياضهم، ونصون أعراضهم مما ألصق بهم أهل الكتاب من سوء معتقداتهم فيهم، ومن سوء الرواية عن قصصهم.

وإنه لمن المنهج الصواب في زمننا المعاصر انتباه علمائنا في التفسير إلى خطورة الإسرائيليات في كتب التفسير، فأفردوا لها كتباً تعالجها، وأدخلوا ما اصطلحوا على تسميته بعلم الدخيل في التفسير في جامعة الأزهر، وكليات الشريعة في العالم الإسلامي؛ إذ أصبح هذا العلم مادة تدرس على المستوى الجامعي. ولقد كانت جهود الشيخ محمد حسين الذهبي -رحمه الله- رائدة في هذا العلم.

## ثالثاً: إشكاليات بحث العصمة عند علماء الأشاعرة في ضوء القرآن الكريم

بعد دراسة بحث العصمة وقواعدها عند أبرز علماء الأشاعرة من أهل السُّنة، والنظر في قواعد العصمة عندهم في فهم قصص الأنبياء، وبعد معرفة قواعد العصمة في القرآن

---

[٤٥] الخالدي، **مع قصص السابقين في القرآن**، مرجع سابق، ص٣٩، ٤٠. انظر أيضاً:
- ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين. **تفسير القرآن العظيم**، مصر: طبعة المكتبة التجارية، د.ت، ج٣، ص٧٨.
- الخالدي، **القصص القرآني**، مرجع سابق، ج١، ص٤٩.

الكريم يجد الباحث أن ثمة إشكالات في بحث العصمة لدى هؤلاء العلماء في ضوء القرآن الكريم، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

### ١. إشكالية العصمة؛ وجود بحث العصمة لديهم:

وفق نصوص القرآن وما فهمه الصحابة، لم تكن هناك قضية اسمها العصمة، ولم يكن ثمة إشكال في فهم الآيات، ولم تكن حاجة مُلِحَّة للدخول في تفاصيل فهم قصص القرآن فيما يتعلق بالألفاظ والعبارات، والمواقف والأقوال والأفعال التي أصبحت فيما بعد موضوع البحث تحت عنوان: عصمة الأنبياء إيجاباً أوسلباً، إجمالاً أو تفصيلاً. ومن هنا يتضح لنا خطورة طرح هذه القضية بوصفها قضية عقدية مرتبطة بالنبوة، والتي ظهرت –القضية– متأخرة زمناً عن زمن نزول النص وتفسيره، وعززها ظهور روايات الإسرائيليات في كتب التفسير بالمأثور، فمسألة العصمة مسألة طارئة، والبحث في حقيقتها موضوع كلامي مُتَكلَّف في محاولة التوفيق بين عصمة النبي التي تقتضيها وظيفته وبشريته وكونه مكلَّفاً. والبحث فيها لدى العلماء أدخلنا في متاهة تجاوز النص القرآني بسهولته وبساطته ويسره وبُعده عن التكلُّف، وأدخلنا في مرحلة الجدل، وردود الأفعال في صياغة قضايانا الإيمانية.

ومن ثمّ أصبحت قضية العصمة إحدى القضايا البَعْدية –أي بعد منهج الصحابة في فهم القرآن–، وتجاوزت في بحثها أهداف القصة القرآنية، وما هو معتبر في تقدير الأنبياء، وأن للقصص أهدافاً ليس منها التأسيس للدفاع عن أقوال وأفعال نسبت إليهم، للإساءة لهم من مرويات أهل الكتاب، ليدافع عنهم بتقديسهم، أو بتجويز المعاصي والذنوب عليهم، وبالاستناد إلى آيات القرآن، ثم الدفاع عن تلك المعاصي بعد الإقرار بوجودها، بشتى طرق التأويل، والتكلّف في التفسير؛ إما تقديساً لهم أو اعترافاً بذنوبهم، والخروج بمخارج تفصيلية؛ كقولهم إنها صغائر، أو إنها ليست تُنفِّر منهم، أو هي معاصٍ قبل البعثة، أو إنها حصلت على سبيل الخطأ أو النسيان مما لا يؤاخذون عليها، أو ما إلى ذلك من التأويلات التي ربما بعضها مقبول وفيه تنزيه لهم، وبعضها متكلّف لا تسمح به لغة النص العربي المبين، ولا أسلوبه، ولا معهود العرب في خطابهم، وربما لم تأت القصة

في سياقها القرآني من أجل الدفاع عن عصمة الأنبياء أصلاً، ومما يخرجها عن الهدف الذي جاءت من أجله في مقاصده الأولى؛ إذ لم تأت القصة أصلاً لإثبات عصمة أو لنفيها، أو لتفسيرها، أو لطرح تأويلات لفهم ألفاظها.

## ٢. إشكالية المصادر في قضية العصمة:

كانت مصادر البحث في قضية العصمة لدى علماء التوحيد ثلاثة مصادر كما هو في واقع الدراسات العقدية، والتفسيرية، وهي:

أولاً: قصص القرآن بما له من أهداف وفق منهج آيات الله النازلة لبيان عقيدة النبوة، ودور الأنبياء في حياة الناس بما تناولت مقاطع من حياتهم، ومواقف من تصرفاتهم.

ثانياً: ما ورد حول هذه الآيات من تفسير بالحديث النبوي وما صح منه، فهو تابع في منهجه لمنهج القرآن؛ لأنه بيان له، وتجلية لمواقفه؛ إذ لا يمكن أن يتعارض معه، لأن كليهما -القرآن والسُّنة- وحي، فهو عليه الصلاة والسلام كما وصفه ربه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ (النجم: ٣-٤).

ثالثاً: ما وقع لدى العلماء الباحثين لقضية العصمة باختلاف فِرَقِهم، ومدارسهم، من آراء وتفسيرات، وروايات أهل الكتاب، رواها صحابة وتابعون على أنها ذات علاقة بما ورد في قصص الأنبياء، مما يمكن أن تكون لها علاقة بعصمتهم، مما عرفت بالإسرائيليات في الرواية، وواضح في أسانيدها أسماء الصحابة من أهل الكتاب، كأُبي بن كعب، ووهب بن مُنبه وغيرهم، أو رواها تابعون مرسلةً وليست مرفوعة، أو روايات كثيرة لم تخضع للدراسات الحديثية الدقيقة، اعتماداً على أنها روايات أهل كتاب. وهنالك جدل بين المسلمين في الأخذ بها أو عدم الأخذ بها أو التحديث بها بلا حرج.

والمشكلة في هذا المصدر الثالث فقط؛ لأن المصدرين الأولين؛ الكتاب والسّنة لا مشكلة فيهما، ولكن المشكلة هنا في كون الإسرائيليات مرجعاً لفهم القصة القرآنية، وما عند أهل الكتاب من قصص لا توقير فيها للأنبياء، ولا عصمة لهم فيها عن المعاصي؛

فقد ذكروا مثلاً [٤٦] أن هارون عليه السلام صنع عجلاً في غياب بني إسرائيل وعبده معهم، وأن إبراهيم عليه السلام قدّم امرأته سارة إلى فرعون حتى ينالها الخير. وما من نبي في كتبهم إلا ولهم فيه قصة أو أكثر وفيها إساءة له.

والخطورة ابتداءً تكمن في التعامل مع هذه الإسرائيليات، وتضمينها في كتب علماء التوحيد حتى لو رفضها بعضهم أو نبّه إليها؛ وحقيقة الأمر أنه لا يصح أن تأتي هذه الروايات في مورد تفسير قصص الأنبياء؛ لأن فيها مخالفتين منهجيتين؛ أولاهما: أن بعضهم يعدّها مرجعاً. وثانيهما: الدفاع عن النصوص القرآنية من خلال مناقشة تلك الروايات، مما يجعل الأنبياء –حاشاهم– في موضع التهمة، وكأننا نسلّم ولو جدلاً بالقصة من أجل الدفاع عنهم بتأويل النصوص القرآنية، لننفي عنهم ما جاء في قصة أهل الكتاب، حتى كان منطق التسليم بما في القصة أحياناً يؤدي إلى قبولها، ولكن يؤوّل النص بما لا يتعارض مع عصمة الأنبياء بعد التسليم بوقوع ما جاءت الرواية الإسرائيلية به.

وكانت القاعدة في فهم العصمة لدى علمائنا، أنّ ما جاء قاطعاً من النصوص قبلناه؛ وهذا صحيح، وأنّ ما جاء من أخبار الآحاد بما يتعارض مع العصمة نظرنا فيه؛ فإن وافق العصمة أخذنا به، وإن خالفها رددناه، فدخلت مرويات أهل الكتاب في هذه القاعدة. وتفصيلها في ما رآه الإيجي: "أن ما كان منها منقولاً بالآحاد وجب ردُّها؛ لأن نسبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسبة المعاصي إلى الأنبياء. وما ثبت منها متواتراً، فما دام له محمل آخر حملناه عليه، ونصرفه عن ظاهره لدلائل العصمة، وما لم نجد له محيصاً حملناه على أنه كان قبل البعثة، أو من قبيل ترك الأَوْلى، أو صغائر صدرت عنهم سهواً، ولا يعيب الأنبياء تسميته ذنباً، ولا الاستغفار منه، ولا الاعتراف بكونه ظلماً منهم؛ إذ لعل ذلك لِعِظَمِه عندهم، أو إنهم قصدوا به هضماً من أنفسهم. ومن جَوَّز الصغائر عمداً فله فسحة"[٤٧] في قبول صدوره عنهم.

فقاعدتهم هذه دعاهم إليها ورود القصص بروايات أهل الكتاب، وكلها آثار، وكان الأولى بهم أن يبحثوا في صحتها أولاً، طالما هي ليست متصلة السّند برسول الله ﷺ، حتى

---

[٤٦] الأشقر، عمر سليمان. **الرُّسل والرّسالات**، الكويت: مكتبة الفلاح، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص١٠٤. فيما نقل من نصوص عن محمد نبي الإسلام، ص١٤٥. وفيما نقل هو بدوره عن سِفر الخروج، إصحاح ٣٢، عدد ١، وسفر التكوين، إصحاح ١٢، عدد ١٤.

[٤٧] الإيجي، **المواقف**، مرجع سابق، ج٣، ص٤١٨.

ولو كان بعضها موقوفاً على الصحابة؛ لأن حكمها حكم الإسرائيليات، ولا تشملها القاعدة الحديثية أن الموقوف على الصحابي حكمه حكم المرفوع؛ لأن هذه القاعدة ليست على الإطلاق، ولا تَصدُق فيما نقل عن الصحابي فهماً منه واجتهاداً، فكيف إذا ما كان المروي تفوح منه إساءة للأنبياء فيمن وقفت الرواية عنده، وهو يهودي حتى لو أسلم، وكثير من هذه الروايات مروية عن تابعين، وانقطاع سندها عن الصحابة يجعلها غير مقبولة في الاستدلال أصلاً.

وعلى الرغم من هذه القاعدة في المرويات لدى العلماء، إلا أنهم لم يستغنوا أبداً بالمصدرين الأولين والأساسين العظيمين؛ القرآن الكريم والسنة الصحيحة؛ إذ إنهم حين بحثوا في تفاصيل عصمة كل نبي نقلوا الإسرائيليات؛ إما توفيقاً بينها وبين القرآن، لإثبات العصمة، أو لإثبات أنها لا تنافي العصمة.

أقول: فإنّ الإمام الرازي مع جلال قدره إماماً في الاعتقاد، ومفسراً مجلياً لكتاب الله ﷻ، إلا أن نَفَسه الطويل أدى به إلى نقل رواية الشيطان مع حواء وآدم، مع أنها "رواية خبيثة لا يقبلها عاقل فضلاً عن مسلم؛"[٤٨] فلماذا يضعها بعد ذلك في كتابه؟ ولماذا يناقشها؟ ولماذا يجعل بعض احتمالات فهمها لا يلزم فيه الكفر والفسق أصلاً؟ ولماذا يتأوّل التأويلات السابقة التي يذكرها ويضعفها مع كونها تفكك النَظمَ القرآني، والرازي تابع المفسرين في نقل مثل هذه الروايات.[٤٩]

وقد عقّب على رواية آدم عليه السلام ناشر كتاب عصمة الأنبياء للرازي بقوله: "قال الحافظ أبو محمد بن حزم في كتابه الملل والنحل:[٥٠] وهذا الذي نسبوه إلى آدم عليه السلام من أنه سمّى ابنه عبد الحارث خرافة موضوعة مكذوبة من تأليف مَن لا دين له ولا حياء، ولم يصح سندها قط، وإنما نزلت الآية في المشركين على ظاهرها. والعجب أن ابن جرير ادّعى الإجماع عليها!!! ثم أخذ يتأوّل تأويلات بعيدة. فغفر الله له ولمن تبعه على هذه الخرافة."[٥١]

---

[٤٨] الرازي، **عصمة الأنبياء**، مرجع سابق، ص٤٤.

[٤٩] المرجع السابق، ص٤٣-٤٤.

[٥٠] والصواب أنه الفصل في الملل والنحل حتى لا يشتبه باسم كتاب الملل والنحل للشهرستاني.

[٥١] الرازي، **عصمة الأنبياء**، مرجع سابق، المقدمة، الهامش، ص٤٤.

وفي قصة يوسف عليه السلام مثلاً مع امرأة العزيز، ساق الرازي قصة نسبها لزين العابدين أنه "كان في ذلك البيت صنم، فألقت المرأة ثوباً عليه، وقالت أستحي منه. فقال يوسف: تستحي من الصنم، فأنا أحق أن استحي من الواحد القهار."[52] فكيف يأتي بهذه القصة وبلا أي إسناد لها، وظاهرها خرافة ليبرّئ يوسف عليه السلام، ويصفه بأنه يتعظ، ويذكر أنه يستحي من ربه بسبب استحياء المرأة من صنمها!

وفسّر برهان ربه الذي منعه عن الفاحشة في هذه الحادثة في الرواية، وجعلها احتمالاً من احتمالات تفسير البرهان. ومثل هذا كثير فيما ورد عنده في الدفاع عن عصمة الأنبياء.

هذا الخلل في التعامل مع قصص الأنبياء لا يقبله القرآن، ولا يقبل وضعهم في قفص الاتهام بسبب الإسرائيليات من الروايات، ثم نثبت براءتهم بتأويلاتنا لقصصهم، بل الواجب أن ندافع عنهم من خلال إبطال روايات أهل الكتاب سنداً ومتناً وعدم قبولها، بل والواجب عدم إيرادها أصلاً في كتب التفسير، ولا في تقرير العصمة. ولذلك لا بدّ من الاكتفاء بالنص القرآني والأحاديث الصحيحة فقط في بيان هذا القصص، وفق أهداف نزول الآيات بمقاصد القرآن من سوق قصص الأنبياء عليهم السلام.

### ٣. إشكالية الدفاع عن عصمة الأنبياء:

لاحظنا أنه من أبرز ما يميز بحث علماء التوحيد في تفسير العصمة، وإثباتها، والدفاع عنها إجمالاً وتفصيلاً، أنه منهج دفاعي، وذلك وفقاً لتعريف علم الكلام بأهدافه أنه "علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج، ودفع الشُّبَه"[53] عنها في وجه المخالفين، لذلك سَلّم بقضية العصمة بوصفها مشكلةً كلامية، ومن القضايا الضرورية في مباحث النبوة. ومن ثمّ فهو مكلَّف ببيانها أولاً، ومعرفة حكمها، وبأنها واجبة، وأن عدم العصمة مستحيل على الأنبياء. ولكن ما العصمة هذه عند المتكلمين؟ وكيف يبرهنون عليها؟ وكيف يدافعون عنها في وجه أصحاب الشبهات؟ هذا ما فعلوه في تعريفهم لها، وبيان حقيقتها، والاستدلال عليها، والردّ على مخالفيهم فيها، ووضع القواعد لها.

---

[52] المرجع السابق، ص٧٩.

[53] الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد. **المواقف في علم الكلام**، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ص٧.

ولذلك وقع العلماء في خلط كثير، ودخول في تفاصيل كثيرة، وردود وأقوال وتأويلات، وقيل وقالوا وقلنا؛ مما يجعل القارئ لهذا الفن -من الكتب في العقيدة أو في كتب التفسير- لا يعرف رأسه من رجليه، ولا يخرج ببهاء قراءته لكتاب الله ﷻ، لكثرة ما تشوش فكره بين قائل ومجيب ومعترض وسائل، وبين زاعم للشُّبهة، ورادّ عليها.

ومن ثمّ، فإن بحثهم للعصمة كان ينفع في إطار الدراسات البحثية والجدلية في تاريخ علم الكلام والعقائد، ولربما كان ضرورياً في زمن ما، إلا أنه لا يصلح للتربية الإيمانية. والنبوة أحد المصادر الرئيسة لهذه التربية، وشخصيات الأنبياء وأفعالهم قدوات صالحة، وهدايات ومنارات تدعو المؤمنين للتأسي والاقتداء بها. ومن هنا فإن بحث العصمة لدى علماء التوحيد، والجهود المبذولة فيه بحثٌ دفاعي أكثر من كونه بحثاً إيجابياً في التربية.

## ٤. إشكالية الفهم والتأويل:

إن من أشد الأمور غرابة في فهم آيات قصص الأنبياء، ما وقع في كتب التفسير أوّلاً من التسليم بالمرويات بوصفها أولى الخطوات في فهم الآيات، وكونها مأثوراً؛ لأن المأثور يُقدم على الرأي في التفسير، فيجعلون تلك الروايات هادياً لهم في فهم الآيات، رادّين فَهْم الألفاظ في المغفرة، والتوبة، والإنابة، والمعصية، والظلم إلى ما وقع في الإسرائيليات. وهذا منهج في التفسير خطير، وغير مقبول، وفي غاية الغرابة؛ لأنه لا يُقبل المأثور في توجيه الفهم للآيات إلا إذا كان في أعلى درجات الصحة، أو على الأقل صحيحاً أو مقبولاً شرعاً وعقلاً إن لم يكن متواتراً؛ لأنه تفسير لنص قطعي في ثبوته وهو القرآن، وقد يكون قطعياً في دلالته، وإن كان ظنّياً فيها، فصحيح المأثور يرجّح معنى دون آخر في الدلالة الظنية. أمّا أن تكون الإسرائيليات مصدر المعلومة وتعتمد ليُفسر بها قطعي الثبوت، حتى مع ظاهرية المعنى في اللفظ إلى ما يتجاوب مع الرواية الإسرائيلية؛ فهذا أمر خطير غير مقبول في فهم قصص القرآن الكريم.

وقد كان تفسير الطبري مليئاً بهذا، وتبعه بعد ذلك كل من أخذ عنه من أهل التفسير بالمأثور كابن كثير، وإن تميّز عنه بأنه كان يُنبّه على بعض الإسرائيليات، ثم نقل هذه الروايات عنهما بعد ذلك جميع علماء التوحيد. ولنأخذ مثالاً على هذا قصة داود

عليه السلام من تفسير الطبري بمقتطفات منه في فهم الآيات بناءً على ما سمّاها أقوالاً، ونقلها عنه جميع علماء التوحيد في بحث العصمة، وهي عنده روايات، وواضح في كثير منها أنها آثار مقطوعة أو عن تابعين أو عن أهل كتاب؛ كما هو واضح في أسمائهم في أسانيد تلك الروايات، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر وهب بن منبّه.

ومن تلك التفسيرات:

يقول الطبري: "القول في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾﴾ (ص: ٢٣) وهذا مثل ضربه الخصم المتسوّرون على داود في محراب له، وذلك أن داود كانت له تسع وتسعون امرأة، وكانت للرجل الذي أغراه حتى قتل امرأة واحدة، فلما قُتل نكح فيما ذكر داود امرأته، فقال له أحدهما: إن هذا أخي."[٥٤] وفيه أيضاً: "حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله ﴿أَكْفِلْنِيهَا﴾ قال: أعطنيها، طلّقها لي أنكحها، وخلّ سبيلها!"[٥٥]

ولذلك فسّر النعجة بالمرأة تجاوباً مع هذه الروايات المسيئة للنبي داود، خلافاً للتعامل مع ظاهر النص بأنهما كانا متخاصمين في النعجة المعروفة، فمن أين جاء تأويل النعجة بالمرأة؟! وقال في موضع ثالث: "وإنما كنّى بالنعجة ههنا عن المرأة."[٥٦] فلماذا الذهاب إلى المجاز بالكناية؟ لولا التسليم بقصة المرأة زوجة (أوريا) من رواية أهل الكتاب. ومعلوم بداهة باللغة أنه لا يُصار من الحقيقة إلى المجاز في الألفاظ إلا لقرينة صارفة عقلية أو شرعية، تحيل إرادة المعنى الحقيقي للفظ، ليصار إلى المجاز، ولا قرينة هنا صارفة. وهل من المجمع عليه في اللغة أن معنى النعجة في المجاز هو المرأة؟!

وروى أيضاً خرافة نسبت لابن عباس[٥٧] أن حمامة طارت، فجاء داود ليأخذها حين ذهبت إلى كُوّة –طاقة–، وإذا به يجد امرأة جميلة لأحد جنوده –أوريا– فرآها وهي

---

[٥٤] الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن** مرجع سابق، ج٢٣، ص٩١.
[٥٥] المرجع السابق.
[٥٦] المرجع السابق، ج٢٣ ص٩٢.
[٥٧] تخيل مثل هذا الإسناد: حدثني أبي عن عمي قال عن أبي عن أبيه. فهو إسناد معيب في الصنعة الحديثية

تغتسل، فأرسل إليها وطلب أن يتزوجها، فأخبرته أنها لا تخون زوجها، فأمر قائد سرية ذلك الجندي أن يرسله إلى القتال، ليقتل فيتزوجها من بعده![٥٨]

فلنتخيل كيف تروى قصص من هذا النوع في تفسير آيات الله، وهي قصة لا تُقبل من سفلة الناس، فضلاً عن أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام.

وحتى تأويل الخصمين بأنهما ملكان من أجل استكمال حلقات القصة الإسرائيلية، فلماذا يؤولان بالملكين؟ إذ قام يؤول هو وكل من جاء بعده بهذا التأويل، لأنهم وقعوا بعد ذلك في كيفية تأويل هل يكذب الملكان؟ وأنها قصة رمزية على لسانيهما فعلاها من أجل تأديب داود وتذكيره بما كان منه من زواج المرأة التي أُعجب بها، وهو ينظر إليها عارية في مغتسلها! وسوغوا ذلك الفعل أيضاً بأن داود طلب من ربه أن يبتليه، ليصبر كما صبر رسل من قبله، فحذّره فوقع فيما وقع فيه من المعصية.[٥٩] وهذا خلل واضح عند بعض المتقدمين، والمتأخرين من الذين تعاملوا مع عصمة الأنبياء.

ما هذا النسيج القصصي من روايات بني إسرائيل التي تُعتمد، لتُذهِب بهاء تفسير آيات الله، بتأويل ألفاظ كتابه الكريم بتأويلات مُتكلّفة، لم تأت القصة القرآنية من أجلها؟! ومن ثمّ، فإن هذا الدفاع من أجل تقرير العصمة، وتوجيه النصوص بهذا الأسلوب قد ضيّع العبرة من قصص الأنبياء.

وحقيقة الأمر: أنه لا بدّ أن تفهم الألفاظ بمعانيها في لغة النص، بلسان عربي مبين، دون تأويلها بما يوهم وقوع الأنبياء في المعاصي، ليخرجوا من هذه التُّهم بالتأويل الذي يقترب من التحريف أحياناً. وقد حذّرنا الله تعالى مما فعل أهل الكتاب بقوله: ﴿**يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ**﴾ (النساء: ٤٦) وقال تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ**﴾ (آل عمران: ٧٨).

وأخيراً، فإن تجاوز قواعد القرآن في فهم النصوص من خلال سياقاتها، هو الذي أوقع المفسرين، والمتكلمين، وسائر من بحث في العصمة في هذا المنزلق، وهو ما عبرنا عنه بإشكالية فهم النص وتأويله.

---

[٥٨] المرجع السابق، ج٢٣، ص٩٣.

[٥٩] المرجع السابق.

**خاتمة:**

قصدت هذه الدراسة إلى إعادة النظر في بحث عصمة الأنبياء بعد أن خاض فيه علماء التوحيد الأشاعرة؛ وذلك بضبط قواعدها عندهم، ومحاولة نقدها وتأصيلها في ضوء نظرة القرآن الكريم للأنبياء في قصصه؛ من حيث كونهم مبلّغين دين الله، وقدوة لأتباعهم، والنظر فيها إلى أفعالهم وهم بشر مع عصمة الله لهم، وحفظهم مما يتعارض مع وظيفتهم، ومن أجل حسن التأسّي بهم. وانتهت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١. ثمة مسوغات تاريخية دفعت علماء التوحيد لبحث عصمة الأنبياء، بوضع قواعد ضرورية لفهم ما ورد في قصصهم، ولا سيما فيما حوته كتب التفسير بالمأثور من مرويات بني إسرائيل، وذلك من أجل الحفاظ على مكانتهم، وأداء وظيفتهم. وعلى الرغم من هذه الأسباب الدافعة لبحث العصمة بوصفها قضية كلامية، إلا أنه كان لهذا البحث إيجابياته وسلبياته.

٢. ضبطت قواعد عصمة الأنبياء عند كبار علماء الأشاعرة باعتبارات أنواع الأفعال من حيث كونها صغائر وكبائر، أو كفراً، ومن حيث اعتباراتها الزمنية قبل البعثة أو بعدها، ومن حيث إرادتهم؛ عمداً أو نسياناً.

٣. حاولت الدراسة تقديم قراءة تأصيلية جديدة لبحث العصمة، باستنباط قواعد من قصص الأنبياء في القرآن الكريم، لتفهم العصمة في ضوئها؛ وهي أن القرآن الكريم من خلال قصصه، لم يأت بأفعال الأنبياء من أجل أن يضعهم في موضع الرّيبة والشُّبهة للدفاع عنهم، بل من أجل أن يبعث في قصصهم وأفعالهم المواقف المضيئة للاهتداء بسلوكهم والاقتداء بهم، كما أن القرآن قد جلّى من خلال أفعالهم –فيما كان موضوع البحث في عصمتهم لدى علماء التوحيد– البعد البشري في حياتهم، مما يعزز بشريتهم، وأن نبوّتهم لا تخرجهم عن كونهم بشراً لهم إرادة، ومكلفين، وأن لهم حرية واختياراً، مع عناية الله بهم وعصمتهم مما يتعارض مع وظيفتهم، وفقاً للقول المأثور: إنّ مِنحَتَهم –أي عصمتهم– لا تمنع محنتهم وابتلاءهم وتكليفهم. كما أنه لا بدّ من فهم أفعال الأنبياء في قصصهم في القرآن في سياقاتها القرآنية دون الدخول إليها بالمقررات السابقة المتهمة،

والموهمة بعدم العصمة، اعتماداً على الروايات الإسرائيلية مما نقل في كتب التفسير بالمأثور؛ إذ إن تلك الروايات لا تُوَقِّر الأنبياء، ومن ثمّ، فلا بدّ أن تُفهم أفعال الأنبياء وقصصهم في ضوء قاعدة: قصص القرآن حق، وأنه أحسن القصص.

٤. انتهت الدراسة إلى تقديم نقد، وإعادة نظر لبحث العصمة عند علماء الأشاعرة، ببيان إشكالات بحثهم في العصمة في ضوء القرآن الكريم؛ إذ بيّنت الدراسة إشكالية بحث العصمة دفاعاً عن أفعال للأنبياء بما لا حاجة للدفاع عنهم فيها؛ فهم ليسوا موضع تهمة، ولا شكّ أصلاً.

٥. كما بيّنت الدراسة إشكال مصادر علماء التوحيد في دفاعهم عن عصمة الأنبياء، وذلك بما تسرّب إليهم من الإسرائيليات في كتب التفسير بالمأثور، وكان الأولى بهم أن لا يعتمدوا هذه الروايات؛ لأنها أوقعتهم في خلل في فهم قصص الأنبياء والدخول في معركة الدفاع عن عصمتهم.

٦. كما أوضحت الدراسة إشكال خطورة فهم قصص القرآن، بما يتعارض مع أهداف القصص القرآني، وبما لا يتوافق مع اللسان العربي الذي نُزّل به القرآن، وبما هو معهود العرب في الخطاب؛ إذ وقعوا في تأويلات في الفهم تفسيراً وتأويلاً، ممّا عقد المسألة وأخرجها عن سياقها الإيماني، والتربوي.

٧. وأخيراً، يوصي الباحث، استكمالاً لهذه الدراسة، بضرورة بناء دراسة تفصيلية في العصمة في تفاصيل قصص القرآن فيما يتعلق بالأنبياء والرسل وعصمتهم؛ بحيث يظهر فيها أثر البحث بوصفه موجهاً لتلك الدراسة، كما يوصي بإعادة كتابة تفسير قصص الأنبياء وفق منهج القرآن وتفسير ما وقع منهم بعيداً عن الروايات الإسرائيلية قبولاً وتأويلاً؛ انطلاقاً من اللسان العربي المبين، وفق قاعدة أن قصص القرآن هو القصص الحق، وأنه أحسن القصص، وتقدم شخصيات الأنبياء، وأفعالهم وفق مقاصد القصة القرآنية.